

بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة - نيويورك

**الدورة التاسعة والستون
للجمعية العامة للأمم المتحدة**

**كلمة السفير \ إبراهيم عمر الدباشي
المندوب الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة**

في

**المناقشة العامة للجنة الأولى
للجمعية العامة
حول جميع بنود نزع السلاح**

نيويورك في 2014/10/8

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،،

يسعدني أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى، وأهنئ أعضاء المكتب الآخرين. وأنا على ثقة بأنكم بخبرتكم المميزة وحكمتكم ستقودون أعمالنا إلى أفضل النتائج الممكنة. وأود أن أعبر عن تأييد ليبيا لبيان أندونيسيا بإسم مجموعة حركة عدم الإنحياز، وبيان مصر بإسم المجموعة العربية، وبيان نيجيريا بإسم المجموعة الأفريقية.

تؤكد ليبيا من جديد احترامها لجميع تعهداتها بمقتضى الصكوك الدولية الخاصة بنزع السلاح، وهي تتعاون بكل مصداقية وشفافية مع المجتمع الدولي لدعم الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي لتنفيذ نصوص وأحكام الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية، وخلق مناخ ملائم لإحراز التقدم المطلوب للتخلص من أسلحة الدمار الشامل. كما أن ليبيا عاقدة العزم على إعادة النظر في بعض الصكوك الدولية الخاصة بالأسلحة التقليدية التي لم تنضم إليها بعد، واتخاذ القرار المناسب بشأنها بعد اعتماد الدستور الجديد وتشكيل حكومة منتخبة تتمتع بالشرعية الكاملة.

لا شك أن التخلص النهائي من الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد والأكيد لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها ولكن ذلك الهدف ما زال بعيد المدى. وفي انتظار تحقيق ذلك، تشدد ليبيا على أهمية المبادرات المتخذة بالتخلي الطوعي عن الأسلحة النووية وعن برامجها. وفي هذا الصدد، نذكر بتخلي ليبيا عن برنامج سلاحها النووي وجميع أسلحة الدمار الشامل في عام 2003 والإنتهاء من

تدمير أسلحتها الكيميائية في عام 2014، ونأمل أن تقتدي دول أخرى بما قامت به ليبيا وجنوب أفريقيا وكازاخستان وأوكرانيا وبيلاوروسيا.

وتغتم ليبيا هذه المناسبة لتدعو الدول النووية إلى تنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والى تنفيذ نتائج مؤتمر استعراض المعاهدة عام 1995، والخطوات الثلاثة عشرة التي أقرها المؤتمر الاستعراضي عام 2000، وخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام 2010، وإعلان الأمم المتحدة للألفية الذي أكد على عزم المجموعة الدولية السعي بكل جدية لإزالة أسلحة الدمار الشامل لا سيما الأسلحة النووية.

وفي هذا الإطار، ترحب ليبيا بإعتماد الجمعية العامة للقرار (32/68) المعنون "الإجماع رفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي"، وتعرب عن أملها في أن يكون هذا القرار خطوة ملموسة نحو تحقيق هدف التخلص من الأسلحة النووية من خلال تنفيذ جميع بنوده.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسمية، صكوك هامة للتصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل. وإن عدم الانضمام لهذه الصكوك ما زال يمثل تحديا خطيرا للأمن العالمي. ومرة أخرى، نكرر دعوتنا جميع الدول للانضمام لهذه الصكوك والعمل على التنفيذ الفعال لها.

إن انضمام سوريا إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وتخليها عن أسلحتها الكيميائية فتح الطريق لتخليص منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وحث الوقت

لكي يضغط المجتمع الدولي على "إسرائيل" حتى تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها الطرف الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى المعاهدة كدولة غير نووية، ولم تخضع منشآتها النووية إلى نظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما يجب تكثيف المساعي الدبلوماسية وتعاون كل الدول لإزالة كل الشكوك في البرنامج النووي الإيراني.

وأود كذلك أن أشدد على الأهمية الحيوية لعالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكلنا ثقة بأن دخول المعاهدة حيز النفاذ سوف يساعد وبصورة ملموسة في الوصول إلى الهدف النبيل وهو عالم آمن وخال من الأسلحة النووية.

السيد الرئيس،،،

تؤكد ليبيا على الحق غير القابل للتصرف لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تطوير البحث والإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز وفقا للمادة الأولى والثانية من المعاهدة. ومع هذا، فإن الحفاظ على التوازن بين الحقوق والواجبات المبين في المعاهدة يعد أمرا أساسيا. وتعترف ليبيا بالدور الخاص الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبنظام ضماناتها الأمنية، وتؤيد تعزيز فعاليته.

تؤكد ليبيا دعمها الكامل للجهود الدولية الرامية إلى إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، باعتبار ذلك خطوة متقدمة على الطريق الصحيح لتخليص العالم من مخاطر تلك الأسلحة. وفي هذا الصدد، فإننا نحث الأمين العام للأمم المتحدة والأطراف الأخرى المنظمة للمؤتمر الخاص بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، الذي كان مقررا أن يعقد في عام 2012، لبذل مساعيهم ومضاعفة جهودهم لتنفيذ ما نص عليه قرار

عام 1995، والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2010، لضمان عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن بمشاركة جميع دول المنطقة.

السيد الرئيس،،،

لقد باتت الحاجة ملحة لتفعيل مؤتمر نزع السلاح الذي شله غياب الإرادة السياسية لدى بعض الأطراف. وتدعو ليبيا إلى اتخاذ خطوات عاجلة لتمكين المؤتمر من الاضطلاع بدوره التفاوضي المناط به في مجال نزع السلاح النووي، من خلال البت في مشروع معاهدة الأسلحة النووية، واستئناف التفاوض من اجل التوصل إلى معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، والتخلص من مخزوناتها، وإبرام صك دولي غير مشروط وملزم قانوناً لضمان أمن الدول غير النووية يمنع استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها، انسجاماً مع الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية لعام 1996.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، قامت ليبيا بالتوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة بتاريخ 9 يوليو 2013، وذلك انطلاقاً من موقفها الراسخ لدعم وضع معايير دولية مشتركة تضمن عدم تسرب الأسلحة التقليدية بالطرق غير المشروعة إلى مناطق الصراعات في العالم، وخاصة في إفريقيا. وتشدد ليبيا على ضرورة احترام المبادئ الراسخة في القانون الدولي كحق الدول في الدفاع عن النفس، والحفاظ على سلامة الدول ووحدة أراضيها، والحق في مقاومة الاحتلال وتقرير المصير. كما يجب الابتعاد عن المعايير المزدوجة، والاشتراطات المسبقة القابلة للتأويل وفق الأمزجة والمواقف السياسية المتغيرة، والتي يمكن استخدامها كوسائل للضغط والابتزاز السياسي.

تؤكد ليبيا على الأهمية البالغة لتفعيل برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الحفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وختاماً تؤكد ليبيا أن التعاون الدولي المتعدد الأطراف، وتوفر الإرادة السياسية الجادة، عنصران أساسيان للمضي قدماً وبفعالية لتحقيق أهداف نزع السلاح المتمثلة في إرساء دعائم الاستقرار والطمأنينة في مختلف ربوع العالم بما يحقق التنمية والازدهار والرفاهية لجميع الشعوب.

أشكركم السيد الرئيس .